



نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 15 جوان 2020
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: المالية
الموضوع : مفاوضات قطاعية
مرحلة النزاع : تأجيل اضراب
نوع المكاسب : تنقيح النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان المراقبة الاقتصادية / مراجعة التنظيم الهيكلي / تعميم منحة المراقبة الاقتصادية / إعادة توظيف وتصنيف العملة / ادراج استخلاص الخطايا المتعلقة بالأحكام الصادرة بشأن المخالفات الاقتصادية/ مواصلة التفاوض مع الطرف النقابي والواردة باللائحة المهنية
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

## محضر اتفاق

على إثر برقية الإضراب الصادرة عن الإتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 15 جوان 2020 انعقدت بمقر وزارة التجارة بتاريخ 19 جوان 2020 على الساعة الثامنة صباحا جلسة تفاوضية حضرها عن الجانب الإداري السادة:

- محمد المسيلتي : وزير التجارة.
- خالد بن عبد الله : رئيس الديوان
- الحبيب الجلاصي : المدير العام للمصالح المشتركة
- عبد الرؤوف السلطاني : مدير الشؤون الإدارية والمالية .
- وسام محيمدي : كاهية مدير الموارد البشرية

وعن الطرف النقابي الإخوة:

- منعم عميرة : الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية
- عبد الله القمودي : الكاتب العام للجامعة العامة للتخطيط والمالية
- عز الدين الدخايلي : كاتب عام النقابة
- حنان الطرابلسي : عضو بالنقابة
- حسين الدبوكي : عضو بالنقابة

وبعد، عرض النقاط الواردة بالبرقية المذكورة وعلى إثر تدارس الأوضاع مهنيا وقطاعيا، تم الاتفاق على ما يلي:

• تنقيح النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان المراقبة الاقتصادية:

بعد التوصل بالملاحظات المتعلقة بمشروع تنقيح النظام الأساسي المذكور تقوم مصالح الوزارة بإدخال التعديلات الممكنة بالتنسيق مع الطرف النقابي وإحالة مشاريع الأوامر المتعلقة بالعرض في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ إمضاء هذا الاتفاق إلى مصالح رئاسة الحكومة. للقيام بما يتعين لإصداره في أقرب الأجل

• مراجعة التنظيم الهيكلي:

إحداث لجنة مشتركة مع الطرف النقابي لاستكمال مشروع التنظيم الهيكلي لوزارة التجارة و القيام ببيوم دراسي خلال شهر جويلية 2020 لمزيد التعمق و التشاور مع إطارات الوزارة و إقرار الصياغة النهائية و عرضها على مصالح رئاسة الحكومة في موفى شهر جويلية 2020

• تعميم منحة المراقبة الاقتصادية:

إحالة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1116 لسنة 2019 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط منحة المراقبة الاقتصادية وشروط إسنادها إلى المصالح المختصة برئاسة الحكومة بهدف تعميم المقدر الأقصى للمنحة المذكورة (2420 دينار سنويا) على جميع أعوان الوزارة وذلك في أجل 10 أيام من تاريخ إمضاء هذا الإنفاق.

• إعادة توظيف وتصنيف العملة :

إدراج هذه المطلب بجدول أعمال الاجتماع المزمع عقده مع المصالح المختصة برئاسة الحكومة وذلك للحصول على التراخيص اللازمة لإعادة تصنيف العملة المعنيين بهذا الإجراء حسب مستوياتهم الدراسية ومؤهلاتهم المهنية وذلك طبقا للمدونة المهنية وترتيب الخطط وشروط الترقية والانتداب لعملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية.

• إدراج استخلاص الخطايا المتعلقة بالأحكام الصادرة بشأن المخالفات الإقتصادية بحساب التزليل

**:26026**

مراسلة وزارة المالية للقيام بما يتعين من أجل ضمان تزيل محصول خطايا الأحكام القضائية المتعلقة بالمخالفات الاقتصادية في حساب التزليل الخاص بوزارة التجارة (26026) وذلك في أجل 10 أيام من تاريخ إمضاء هذا الإتفاق.

• أحداث لجنة مشتركة لضبط شروط و مقاييس موضوعية تعتمد في إجراء الحركة السنوية للسادة المديرين الجهويين -

• مواصلة التفاوض في بقية النقاط مع الطرف النقابي الواردة باللائحة المهنية

• تعاولا مع ما تقدم خلال هذه الجلسة و حفاظا على المناخ الاجتماعي قرر الطرف النقابي تأجيل الاضراب المقرر عقده يوم 30 جوان 2020 إلى يوم الخميس 30 جويلية 2020.

الكاتب العام للجامعة  
العامة للتخطيط والمالية

الأمين العام المساعد المسؤول عن  
الوظيفة العمومية

وزير التجارة

عبدالله القمودي

منعم عميرة

محمد المسيليني



محمد المسيليني  
وزير التجارة  
محمّد المسيليني

